

## الوعي والثقافة القانونية

تسعى المجتمعات المتحضرة إلى خلق وعي عام لدى أفرادها من خلال نشر الثقافات المتعلقة بالجوانب الصحية والبيئية والقانونية والأمنية وما شابه ذلك ذات الصلة بمنظومة المجتمع والدولة، حيث أن المجتمع الواعي قادر على التصدي لكل الهجمات التي تستهدف كينونته وأسسها التي نشأ عليها، ومن جزئيات الوعي العام (الوعي القانوني) الذي يحصن المجتمع تجاه خروقات أفرادها لنواميسه الناشئة عن تجاربه التي مرّ بها.

ومن هنا نرى أن الوعي القانوني إذا ما أريد له أن يتحقق وان ينتشر فمن الواجب على أفراد المجتمع أنفسهم تحقيق ذلك الأمر، لأن المؤسسات مهما بلغ بها الأمر من تملك الوسائل والإمكانيات لا تستطيع تحقيق الهدف ما لم يكن الفرد ساعياً إليه لتعلق ذلك الأمر بالذات الإنسانية والفكر الذي يحمله الفرد. ومن السبل التي من الممكن أن نحصن بها مجتمعنا من الجريمة هو التوسع في طرح الثقافة القانونية من خلال البرامج الإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، وقد لاحظنا تأثير الصفحات القانونية في رفع مستوى الوعي القانوني لدى المواطن، حيث دأبت الكثير من الصحف وخاصة الالكترونية منها اليوم على تخصيص صفحات وزوايا قانونية، وقد ساهم هذا الأمر في إقبال المواطنين المتزايد على قراءة المواضيع المطروحة فيها ومن ثم العودة إلى المتون القانونية أو المختصين في الجانب القانوني لمعرفة مراكزهم القانونية، لان جماهيرية تلك الصحف وأسلوب الطرح المتبع في عرض المواضيع القانونية، الذي يبتعد عن تعقيد الطرح الأكاديمي التخصصي ويقترّب من عمومية المشكلة وتعلقها بالجانب الحياتي اليومي للمواطن، وهذا النجاح في مجال الإعلام المقروء يدعونا إلى مناقشة الدوائر المعنية للنهوض بمستوى التثقيف والإرشاد القانوني في مجال الإعلام المسموع والمرئي.

إيجاد مناهج تعليمية في بعض المراحل الدراسية تتعلق بالمعرفة القانونية وبشكل مبسط حتى يكون الطالب مؤهل لتقبل الالتزامات التي يملئها عليه القانون النافذ ويؤديها بشكل صحيح ومنسجم مع الشرعية القانونية، وكذلك يمارس حقوقه التي كفلها القانون بالشكل الذي لا يتقاطع مع حقوق الآخرين.

الوسيلة الأخرى تتمثل بمحو الأمية لأننا سنتمكن من الوصول إلى ما نشد من تطور حضاري وتأمين وعي قانوني لدى كافة أبناء المجتمع، وذلك لان الفرد الذي لا يقرأ ولا يكتب من الصعب عليه أن يفهم حقوقه والتزاماته المدونة في متون القوانين والقرارات والأنظمة إذ إن شواغل الحياة اليومية لا تمكنه من أن

يستمتع للآخرين تحت وازع الإنصات والإصغاء من أجل التعلم، لذا يتحتم على كل فرد أن يسعى جاهداً لتعليم نفسه ومحو أميته أولاً ومن ثم التحرك على أفراد مجتمعه وعندها سنصل بأيسر السبل إلى هدفنا المتمثل ببث الوعي القانوني لدى عامة الناس، لأن الوعي القانوني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهيئة الاجتماعية فإذا الفرد خرق القانون فإن عمله هذا يقترن بالاعتداء على حقوق الآخرين، ومن ذلك يتبين لنا أن التعليم ومحو الأمية هو السبيل الأوفر حظاً في مسعى الساعين إلى نشر الوعي القانوني، كما أن التعلم والتعليم من الواجبات التي فرضتها الشريعة الإسلامية السمحاء، التي احتوت على الدين الحنيف، الذي بدأت أولى بشائره بفعل الأمر (اقرأ) فجعل ذلك فرضاً على كل مسلم.. ومن ذلك كله نأمل أن تتضافر جهود المؤسسات والدوائر وجعله شعاراً لكل فرد وعائلته وكذلك السعي الحثيث لاستقطاب التلاميذ الذين تركوا مقاعد الدراسة وتحفيزهم على العودة إلى صفوفهم الدراسية، وعند ذاك سوف نصل إلى تحقيق هدفنا بوجود وعي قانوني لدى كافة الأفراد وكذلك نضمن وجود مجتمع واعي ومدرك لحقوقه والتزاماته ومن ثم سنتمكن حينها من أن نسمع صدى كتابات المختصين في كافة المجالات لدى عامة الناس وهذا الأمر لا يقف عند حد الوعي القانوني بل يتعداه إلى المجالات الحياتية الأخرى كافة.

كتب المقال : احمد سليمان احمد

مشروع تعزيز سيادة القانون بالتعليم

التاريخ 2021/11/1 م